

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

ال الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وأعضوية القضاة السادة

ياسين العبداللات ، عمر الخليفات ، ياسر الشibli ، مندوب الأمن العام .

المدين : مدير الأمن العام - بواسطة المستشار العلوي لقوة الأمن العام .

المميز ضده : المتهم العريف رقم
مرتب إدارة التنفيذ القضائي .

بتاريخ ٢٠١٣/٨/٥ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الشرطة بالقضية رقم (٢٠١٣/٣٤) (محكمة) تاريخ ٢٠١٣/٧/١١ م
والقاضي بتعديل وصف تهمة جنائية الرشوة خلافاً لأحكام المادة (١/١٧١) من
قانون العقوبات المسندة للمتهم لتصبح جنحة استثمار الوظيفة خلافاً لأحكام المادة
(١/١٧٦) عقوبات وادانته بها وبتهمة ومخالفة الأوامر والتعليمات لعدم المحافظة
على كرامة وظيفته وسلوكه مسلكاً لا يتفق والاحترام الواجب لها خلافاً لأحكام
المادة (٤/٣٧) من قانون الأمن العام وبدلالة المادة (١/٣٥) من القانون ذاته
والحكم عليه بالحبس لمدة أربعة أشهر محسوباً له مدة التوقيف والغرامة مئة دينار .

طالباً قبول أسباب التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه
للأسباب التالية :

أ - أخطأ محكمة الشرطة بتعديل وصف تهمة جنائية الرشوة خلافاً لأحكام المادة (١٧١) من قانون العقوبات المسندة للمتهم إلى جنحة استثمار الوظيفة خلافاً لأحكام المادة (١٧٦) عقوبات للأسباب التالية :

- لم تذكر المحكمة سبب هذا التعديل أو تبريره وبالتالي تكون قد خالفت صريح نص المادتين (١٨٢ و ٢٣٤) من قانون الأصول الجزائية ويشكل ذلك أحد أسباب الطعن التمييزي استناداً لأحكام المادة (٢٧٤) من القانون ذاته .

- ما ارتكبه المتهم من أفعال وما ثبت للمحكمة من وقائع على الصحفتين الثانية والثالثة من قرار الحكم يشكل من جانب المتهم جنائية الرشوة كما أسندها النيابة وليس جنحة استثمار الوظيفة كما توصلت إليها المحكمة حيث إن المتهم موظف مختص بالتعامل مع النظام الإلكتروني للمطلوبين لإدارة التنفيذ القضائي ومصروف له اسم مستخدمة وكلمة سر بدليل ما ثبت للمحكمة على الصفحة الثالثة من قرار الحكم من قيامه بتدقيق اسم المطلوب المدعا - وهو الشخص الذي رفع عنه التعميم - ثلاثة عشر مرة في الفترة الواقعة ما بين تاريخ الواقعة وتاريخ ٢٠١٢/١١/٦ وأما استخدامه لاسم المستخدم وكلمة السر العائدين لزميله فقد كان من باب التمويه ولغايات عدم كشفه ومعرفة وهذا لا يجعله غير مختص .

ب - مع عدم تسلينا بالنتيجة التي توصلت إليها المحكمة من تعديل وصف جنائية الرشوة المسندة للمتهم إلا أنه كان على المحكمة وعلى ضوء إدانته بتهمة استثمار الوظيفة أن تقضي بطرد المتهم من الخدمة في جهاز الأمن العام سيما وأن التهمة التي أدانه المتهم بها من التهم المخلة بالشرف والأمانة .

وبتاريخ ٢٠١٣/٨/١٩ وبكتابه رقم (١١٤٣/٢٠١٣/٨/٢) قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية انتهت فيها بطلب قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

الـ رـاـرـ

بعد التدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الشرطة قد أحالت المتهم العريف رقم **أجل محاكمته عن جرمي :**

١. الرشوة خلافاً لأحكام المادة (١٧١) من قانون العقوبات .
٢. مخالفة الأوامر والتعليمات والمتمثلة بعدم المحافظة على كرامته وظيفته وسلوكه مسلك لا يتفق والاحترام الواجب بها خلافاً لأحكام المادة (٤٣٧) من قانون الأمن العام وبدلالة المادة (٣٥) من القانون ذاته .

وتلخص وقائع الدعوى كما جاء باسناد النيابة العامة بما يلي :

أنه وبتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠ راجع المحامي إدارة التنفيذ
القضائي وأبلغهم أن المدعي داخل للملكة قادماً من مصر دون أن يتم ضبطه علماً أنه يوجد بحقه طلبين بالقضايا ذات الأرقام ورقم

وبمراجعةه لأمر التنفيذ يتبين أن المدعي لم يحضر كف طلب بتلك القضايا وتبين من خلال جهاز السيطرة أنه تم كف التعاميم المذكورة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٤ بالرغم من عدم وجود كف طلب يستوجب ذلك كما تبين من خلال إدارة تكنولوجيا المعلومات أنه تم كف الطلب عن المدعي عن طريق اليوزر العائد للعريف ، مرتب إدارة التنفيذ قسم وسط عمان وأن اليوزر والرقم السري معروف ومستخدم من قبل زملائه ومن ضمنهم المتهم وقد اعترف المتهم أمام زملائه بعمل كف طلب عن أحد المطلوبين لقاء مبلغ ٦٠٠ دينار والذي أكدته تسجيلات الكاميرا بالوقت والتاريخ الذي تم فيه كف التعاميم عن المدعي

وكذلك قيام المتهم بتدقيق قيد المدعى (١٣) مرة خلال الفترة الواقعة بين تاريخ ٢٠١٢/١١/٦ - ٢٠١٢/١٠/٢٤ عن طريق اليوزر الخاص به .

نظرت محكمة الشرطة الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة على النحو الوارد في محاضرها أصدرت قرارها في القضية رقم (٢٠١٣/٣٤) بتاريخ ٢٠١٣/٧/١١ قضت :

بتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية الرشوة خلافاً لأحكام المادة (١١/١٧١) من قانون العقوبات إلى جنحة استثمار الوظيفة خلافاً لأحكام المادة (١١/١٧٦) عقوبات وإدانته بهذه التهمة بوصفها المعدل وإدانته بتهمة مخالفة الأوامر والتعليمات بعدم المحافظة على كرامة وظيفته وسلوكه مسلكاً لا يتفق والاحترام الواجب لها خلافاً لأحكام المادة (٤/٣٧) من قانون الأمن العام وبدلالة المادة (١/٣٥) من القانون ذاته والحكم عليه :

١. الحبس لمدة ستة أشهر محسوبة له مدة التوقيف والغرامة ٢٠٠ دينار عن التهمة الأولى المسندة إليه بوصفها المعدل و عملاً بالمادة (٢/٧٢) تخفيض العقوبة لتصبح الحبس لمدة أربعة أشهر محسوبة له مدة التوقيف والغرامة مئة دينار .
٢. الحبس مدة شهرين عن التهمة الثانية المسندة إليه عملاً بأحكام المادة (٤/٣٧) من قانون الأمن العام .
٣. دعم العقوبات وتنفيذ العقوبة الأشد بحقه دون سواها لتصبح العقوبة النهائية الحبس لمدة أربعة أشهر محسوبة له مدة التوقيف والغرامة مئة دينار عملاً بالمادة (١/٧٢) من قانون العقوبات .

لم يرضِ مدير الأمن العام بواسطة المستشار العدلي لقوة الأمن العام بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً ولسببين الواردين بلائحة التمييز والمنوه عنهم في مطلع هذا الحكم .

وعن سبب التمييز ومفادها تخطئة محكمة الشرطة بالنتيجة التي توصلت إليها بتعديل وصف التهمة المسندة للممذى ضده وأن البيانات تثبت توافر عناصر وأركان الجريمة .

وفي ذلك نجد إن الرشوة عمل يتم باتفاق شخصين وبإيجاب وقبول بين الرأسي والمرتشي فال الأول يعرض الرشوة والآخر يقبلها بنية العبث بواجب الوظيفة التي أؤتمن عليها كما تبين من نصوص المواد (١٧٠ - ١٧٢) من قانون العقوبات .

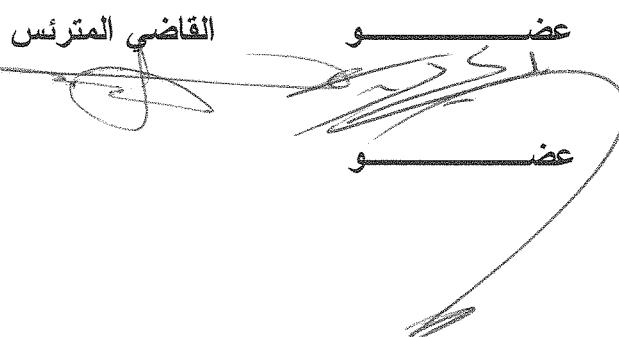
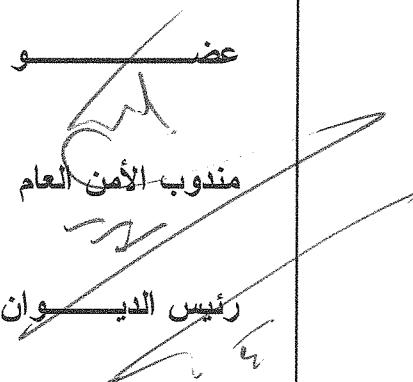
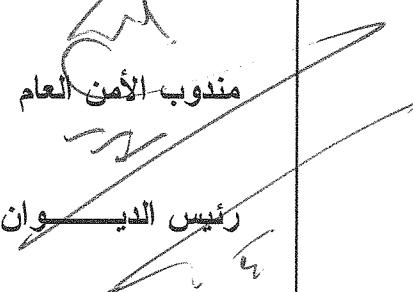
وأن المشرع الأردني لم يفصل بين فعل الراشي والمرتشي بل اعتبر الفعلين مكونين لجريمة واحدة .

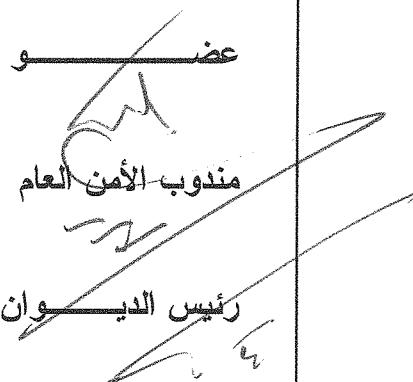
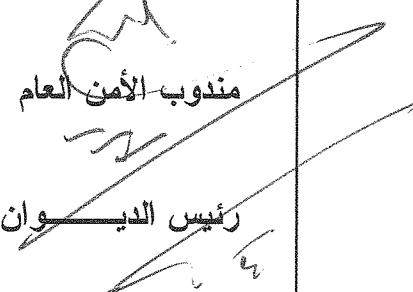
وباستعراض بنيات الدعوى يتبيّن من شهادة الشاهد المأكولة في جلسة ٢٠١٣/٣/١٣ أجاب بأنه لم يتعامل مع المتهم ولم يشاهده من قبل وأنه لم يسبق أن التقى معه كما أن الممیز ضده أنكر التهمة المسندة إليه في مراحل التحقيق وأمام المحكمة كما أن وظيفة الممیز ضده هو مدخل بيانات ينفي توافر أركان جريمة الرشوة المسندة إليه إلا أن محمل أفعال المتهم والمتمثلة بقيامه باستخدام الكمبيوتر الخاص بقسم تنفيذ وسط عمان والدخول من خلال (اليوزر وكلمة السر) الخاصة بشاهد النيابة العامة العريف ورفع التعميم عن المطلوب المدعو مقابل مبلغ (٦٠٠) دينار ليتمكن من الدخول للبلاد وحصوله على منفعة شخصية من خلال معاملات الإدارية التي ينتمي إليها تشكّل في التطبيق القانوني كافة عناصر وأركان جنحة استثمار الوظيفة خلافاً لأحكام المادة (١٧٦) من قانون العقوبات وليس كما جاء باسناد النيابة العامة جنحة الرشوة خلافاً لأحكام المادة (١٧١) من قانون العقوبات وحيث توصلت محكمة الشرطة لهذه النتيجة واستعملت صلاحيتها المنصوص عليها في المادة (٤٢٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وعدلت وصف التهمة الأولى من جنحة الرشوة إلى

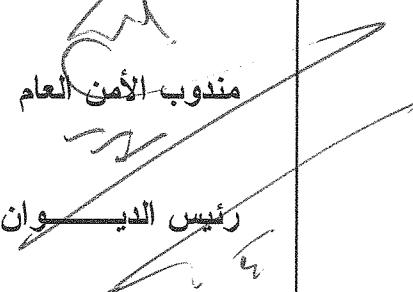
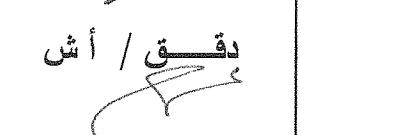
جنحة استثمار الوظيفة خلافاً لأحكام المادة (١٧٦) من قانون العقوبات تكون في ذلك قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً الأمر الذي يتعين معه رد سببي التمييز.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢ ذي الحجة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/١٠/٧ م

القاضي المترئس 
عضو و 
عضو و 

عضو و 
مندوب الأمان العام 

رئيس الديوان 
دقق / أش 

lawpedia.jo